مخيال الإدارة الأهلية في السودان

مقترح سياساتي لإعادة تشكيل دور الإدارة الأهلية وعلاقتها بمؤسسات الدولة- شرق السودان نموذجاً

المؤلف\ة: سلمى بارود صندل رجب

التاريخ: 2025/07/12

الانتساب: نُشر كجزء من زمالة الديمقراطية في السودان لعام 2025

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين\ات) ولا تعكس بالضرورة السياسة أو الموقف الرسمي لـ AMEL

عن زمالة **AMEL**: زمالة الديمقراطية في السودان هي برنامج عبر الإنترنت مخصص لتمكين الأصوات الناشئة للتأثير على المناقشات العالمية حول الديمقراطية والسلام والتنمية في السودان. من خلال سلسلة من ورش العمل التفاعلية والتدريبات ومشاريع البحث القائمة على الأدلة، يكتسب الزملاء \الزميلات مهارات حاسمة في التحليل وصياغة السياسات والمناصرة.

قراءات إضافية: لمزيد من الأفكار والمنشورات من زملاء\زميلات AMEL، تفضل\ي بزيارة موقعنا على الإنترنت: https://democracyactionsd.org/publications/

معلومات الاتصال: إذا كانت لديك أي أسئلة أو ترغب\ين في الحصول على مزيد من المعلومات حول AMEL وعملنا، فيُرجى التواصل معنا:

البريد الالكتروني: sudandemocracy@amelproject.org

فيسبوك: https://www.facebook.com/democracyactionproject

نبذه مختصرة عن الكاتبة:

باحثة حاصلة على بكالوريوس في العمارة، وطالبة في السنة الأخيرة بكلية القانون. تهتم بدراسة القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية المركّبة، وتركّز اهتماماتها على مجالات التنمية المجتمعية، والحوكمة الرشيدة، والعلاقات الدولية. تمتلك خبرة تمتد لأكثر من ثماني سنوات في العمل العام من خلال برامج تهدف إلى تعزيز دور النساء والمجتمعات المحلية، وقد أتاحت لها هذه التجربة التفاعل مع مجتمعات متنوعة في مختلف أنحاء السودان. تتطلع إلى الانخراط في مجال العلاقات الدولية، خصوصًا فيما يتصل بالإقليم والقرن الإفريقي.

ملخص تنفيذي:

- تأتي هذه الورقة في مرحلة حرجة من تاريخ السودان، حيث تبرز الحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وصياغة علاقة أكثر تناغمًا بين الدولة والمجتمعات المحلية، خصوصًا في المناطق التي تعاني من إشكالات متعدّدة مثل شرق السودان. تبحث الورقة في إشكالية العلاقة بين البُنى التقليدية، المتمثلة في الإدارة الأهلية، والمؤسسات الحديثة، في ظل غياب رؤية واضحة تحكم هذه العلاقة وتحدد ملامح مستقبلها، مع التركيز على الإدارة الأهلية في شرق السودان كنموذج للدراسة.

- تُظهر الدراسة أن السياسات السابقة فشلت في الاستفادة الإيجابية من هذه البُنى، بل ساهمت في تعميق الإشكال عبر التوظيف السياسي للإدارة الأهلية، مما انعكس سلبًا على أدائها واستقرارها وقدرتها على تمثيل مصالح المجتمعات المحلية في شرق السودان. ولا تدعو الورقة إلى إصلاح جزئي فحسب، بل إلى **إعادة تعريف دور الإدارة الأهلية** ضمن مقاربة **الحوكمة الهجينة** التي تسعى إلى دمج البُنى التقليدية – ذات الشرعية المجتمعية العميقة – داخل مؤسسات الدولة وتنظيم عملها، بما يخلق نموذجًا يعكس طبيعة المجتمع السوداني وتنوّعه.

- تعتمد الورقة على تحليل نوعي يستند إلى مقابلات ميدانية مع قادة الإدارة الأهلية وأفراد من المجتمع المحلي في ولايات الشرق، إلى جانب تحليل تجارب مقارنة من دول أفريقية مثل بتسوانا وغانا، اللتين نجحتا في بناء نماذج مندمجة تجمع بين المؤسسية الحديثة والشرعية التقليدية.

- وتخلص الورقة إلى مجموعة من التوصيات العملية، أبرزها :**سنّ تشريع ينظم عمل الإدارة الأهلية** ويحدّد صلاحياتها؛ **إنشاء مجلس استشاري داخل البرلمان** يضم القادة التقليديين؛ **وإشراكهم في عملية التنمية** عبر آليات رسمية. كما تدعو إلى **تنسيق الجهود بين مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية** في إطار برامج التنمية، وتحثّ **الأحزاب السياسية على الالتزام بميثاق شرف** يمنع استقطاب القادة التقليديين في الصراعات السياسية.

1- مقدمة:

1-1 توطئة:

- تشكلت بنية الدولة السودانية الحديثة من وجود سلطة ونفوذ كبير للزعماء التقليديين والنظم التقليدية جنباً إلى جنب مؤسسات الدولة الحديثة. تركز هذه الورقة على قضية وجود مؤسسات تقليدية كالإدارة الأهلية تقوم على أساس قبلي، وذات سلطة قوية على المجتمعات المحلية، وتأثير كبير على مجريات الأحداث السياسية في الدولة، تعمل داخل إطار بنية الدولة الحديثة لكن دون تحديد واضح لطبيعة العلاقة بينهما.

- تهدف هذه الورقة إلى تقديم إطار سياساتي يعيد تحديد دور الإدارة الاهلية ويقوم برسم شكل العلاقة بينها ومؤسسات الدولة خصوصا على المستوى المحلي، بما يحقق التناغم المؤسسي، والاستقرار الاجتماعي، ويعزز الانتماء القومي ويساهم في التنمية ويخدم عملية التحول الديمقراطي في السودان بعد الحرب.

1- 2 مشكلة ونطاق البحث:

- تكمن المشكلة في:

أولا، عدم وجود الإطار القانوني المنظم لعمل الإدارة الأهلية والضابط لعلاقتها بمؤسسات الدولة حالياً. فقد تم وقف تعيينات الإدارات الأهلية من قبل وزارة الحكم الاتحادي لحكومة الثورة في مارس من العام 2021 في إطار سعيها لسن قانون جديد لتنظيم وتقنين عمل الإدارة الأهلية[1]، الّا أن هذا القانون لم يصدر الى الآن.

ثانيا، أدى غياب الرؤية حول الإدارة الاهلية وضعف الدولة إلى تداخل أدوار الإدارة الأهلية الاجتماعية بأدوار اخرى سياسية، وجعلها عرضة للاستقطاب السياسي الحاد والذي أثر بدوره على تماسك النسيج الاجتماعي.

ثالثا، يمثل وجود التناقض ما بين منطق ومبادئ الدولة الحديثة كالمواطنة والشرعية الانتخابية وغيرها ومنطق الإدارة الأهلية كالقبيلة والوراثة/التعيين إشكال أدى الى بروز سؤال حول مستقبل الإدارة في إطار السعي نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي.

- تتخذ الورقة من الإدارة الاهلية في شرق السودان نموذجاً للتحليل مع التركيز على فترة ما بعد ثورة ديسمبر 2019 إلى فترة الحرب الحالية 2025، نظرا لبروز دور وتأثير القيادات الأهلية في شرق السودان، ونتيجة لقلة الكتابات التي تعالج هذه الفترة والتي لعبت فيها الإدارة الأهلية أدوارا حاسمة أثرت على استقرار الفترة الانتقالية ومازالت تؤثر على المشهد.

---

[1] الطابية. (2021، 8 أكتوبر). قرار بإيقاف تعيينات الإدارة الأهلية في كل الولايات وإلغاء .... الطابية https://altabia.net/08/10/2021/قرار-بإيقاف-تعيينات-الإدارة-الأهلية-ف/ .

- كذلك تم التركيز على شرق السودان نظراً لوضعها التنموي المتردي، وتفشي الجهل، وبدائية الحياة رغماً عن إمكانيات المنطقة الهائلة. كما تمثل أزمة شرق السودان والتي بدأت بعد الاستقلال ولا تزال مستمرة تحدياً لوحدة السودان نظراً لمطالبة بعض القادة الأهليين بخيار تقرير المصير والانفصال إذا لم ترضخ الحكومة لمطالبهم.[2] ويزداد هذا التهديد خطورة بالنظر للطبيعة المسلحة للإدارة الأهلية في الشرق، والذي يجعل مخاطر الانفصال والحروب الأهلية أكثر واقعية، مما يؤكد ضرورة إبداء الاهتمام بشرق السودان.

- تكمن أهمية الورقة أنها تأتي في ظل التفكير العام في سبل إعادة بناء مؤسسات الدولة والمضي في اتجاه التغيير بعد الحرب. كما تأتي الورقة في ظل وجود محاولات من الحكومة السابقة لحكومة الأمل، ومطالبات من المجتمع المحلي لسن قانون جديد لتنظيم الإدارة وتحديد سلطتها ومهامها، فقد صرحت بثينة دينار وزيرة الحكم الاتحادي السابقة أن الإدارة "أصبحت جزء من الصراع السياسي في البلاد وتحتاج إلى قوانين لمعالجة هذا الأمر"[3] وحسب تصريحات وزير الحكم الاتحادي محمد كرتكيلا في 2023 "أن الجهد مصوب لتوظيف الخبرات المتاحة في سبيل تصحيح مسار الإدارة الأهلية وتأكيد استقلاليتها وولائها لمجتمعاتها القاعدية"[4] مما يبرز الحاجة الى تقديم مقترحات سياسية لصناع القرار.

3-1 أسئلة البحث الرئيسية:

- ما هي طبيعة الإدارة الاهلية في شرق السودان وما مدى أهميتها؟ وما هو الدور الأساسي الذي تقوم به؟
- هل هناك إصلاحات مطلوبة في نظام الإدارة الأهلية؟
- كيف يمكن الدمج/الموائمة بين الإدارة الاهلية والمؤسسات الحديثة وبين مبادئ النظام التقليدي ومبادئ النظام الديمقراطي؟

---

[2] ياسين، م. أ. (2025، 9 مايو). قادة من قبائل شرق السودان يلوحون براية «الانفصال». الشرق الأوسط. https://aawsat.com/home/article/4056601/قادة-من-قبائل-شرق-السودان-يلوحون-براية-«الانفصال»

[3] وكالة الجزيرة نت. (2022, 25 أغسطس). نزاعات قبائل السودان.. من مناوشات "الحواكير" إلى احتكار مواردها. الجزيرة نت. https://www.ajnet.me/politics/longform/2022/8/25/نزاعات-قبائل-السودان-ماذا-يغذيها-وما-قابليتها-للحل؟

[4] وكالة السودان للأنباء. (2024, يونيو 25). كرتكيلة: يُؤكِّد أن الغرض من مؤتمر الغد تصحيح مسار الإدارة الأهلية وتأكيد استقلاليتها. وكالة السودان للأنباء (سونا). https://suna-sd.net/posts/krtkyla-yokdan-alghd-msob-ltshyh-msar-aladar-alahly-otakyd-astklalytha

2- السياسات السابقة تجاه الإدارة الأهلية:

2-1 فترة الحكم الثنائي:

- يرجع ظهور ما يعرف "بالإدارة الاهلية" الى فترة الحكم الثنائي للسودان حيث عملت الإدارة الاستعمارية ضمن خطة الحكم اللامركزي الى تدعيم وتنظيم القبائل وجعلها جزء إداري يتبع للدولة لتسهيل إدارة الدولة، وضمان تبعية المجتمعات، وحتى تكون بديلاً لطبقة المتعلمين.[5]

- تمثلت سلطات الزعماء التقليدين في الإدارة والقضاء وتحصيل الضرائب والأمن، كما عملوا كوكلاء للمفتشين. وقد نُظم عملها عبر عدد من القوانين كقانون شيوخ القبائل 1922 وقانون الشيوخ 1927 وقانون المحاكم الأهلية 1932.[6]

- في نهايات فترة الحكم الثنائي تم محاولة الدمج بين نظام الحكم المحلي والقبلي عبر مجالس المحلية والتي سَمح قانونها بعضوية القادة التقليديين ما جعل الاهتمام بالخدمات العامة كالصحة والتعليم من ضمن وظائف الإدارة الأهلية. كما تم اشراك عدد من القيادات الأهلية في المجلس الاستشاري لشمال السودان والذي يقوم بتقديم المشورة للحاكم العام في إدارة البلاد مما يعني اكسابها دور سياسي ايضاً.[7]

2-2 فترة ما بعد الاستقلال:

اختلفت السياسات في التعامل مع الإدارة الاهلية حسب كل حكومة ف:

- عمدت حكومة عبود (1958-1964) على تقليص سلطات الإدارة الأهلية، حيث عمل على تقنين دورها عبر القانون الذي نتج من توصيات لجنة القاضي أبو رنات (قانون إدارة المديريات 1960) حيث تم توزيع سلطات الإدارة الاهلية القضائية والأمنية والمالية الى جهات إدارية أخرى مع احتفاظها بالدور الاجتماعي المتمثل في حل النزاعات الأهلية.[8]

- في فترة الديمقراطية الثانية (1965-1969) قدم وزير شئون مجلس الوزراء الشفيع احمد الشيخ مذكرة تدعو إلى إلغاء الإدارة الأهلية وإلغاء قوانينها ومحاسبة المرتشين من رجالات الإدارة، وقامت الحكومة بإصدار قرار بعد الاطلاع على نتائج وتوصيات لجنة أخرى بقيادة جعفر بخيت الى: حل الإدارة الأهلية في المناطق المتقدمة والانتخاب الديمقراطي للعمد والمشايخ وفصل القضاء عن الإدارة الأهلية في المناطق متردية الأوضاع[9].

---

[5] عليو، محمد عيسى. (2015). الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد. مسطورات للنشر. صفحة 51-52

[6] المرجع السابق، Abdul-Jalil, M. A. (2015). From native administration to native system: The reproduction of a colonial model of governance in post-independent Sudan page 106-157

[7] عليو، محمد عيسى. (2015). الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد. مسطورات للنشر. صفحة 73-78

[8] عليو، محمد عيسى. (2015). الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد. مسطورات للنشر. صفحة 104-105

[9] عليو، محمد عيسى. (2015). الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد. مسطورات للنشر. صفحة 106-111

- جاءت فترة مايو (1969-1985) لتعلن إلغاء الإدارة الأهلية وإنهاء سيطرة القبائل على الأراضي في عام 1971 واستعاض عنها بقانون الحكم الشعبي المحلي إلا أن ذلك أحدث فراغا في السلطة القضائية والإدارية وأدى لإضعاف آليات فض النزاع الأهلي. ورغم الإلغاء الرسمي إلا أن الزعماء التقليديون استمروا في الوجود خصوصا في شرق السودان حيث لم يكن للإلغاء أثر بحسب رأي الكثيرين.[10]

- جاءت الديمقراطية الثالثة (1986-1989) بقيادة الصادق المهدي مُحاولة احياء الإدارة الاهلية عبر مشروع لإعادة الإدارة الأهلية إلا أنها سقطت عبر حكومة الإنقاذ[11] قبل إنفاذ المشروع بصورة كاملة.

- عملت حكومة الإنقاذ (1989- 2019) على إعادة الإدارة الأهلية وتم اكسابها دور جديد وجرى تعديل في مفهومها حيث اكتسبت بعداً ايديولوجياً ووظيفة حضارية، وتم تحويل لقب الناظر الى أمير واضيف لها دور جديد تمثل في نشر تعاليم الدين الإسلامي بالإضافة الى دورها في فض النزاعات القبلية. لقد عملت الإنقاذ على تسييس الإدارات عبر تعيين الأمراء وإعادة تقسيم الإدارات لحساب القادة الموالين، وعملت على تحشيدها عبر المنح والهدايا لأجل كسب ولاءات المجتمعات التقليدية وتعتبر أكثر فترة جرى فيها تسيس للإدارات.[12]

3-2 هيكل الإدارة الأهلية خلال الحكومات المختلفة:[13]

- لقد ظل هيكل الإدارة الأهلية ثابتا رغم تغير السياسات وتغير الحكومات، وما تزال تعمل الإدارة الأهلية بنفس الهيكل العام إلى اليوم. ولقد تمت الإشارة في إحدى المقابلات الى ميزة هذا الهيكل، بأنه مكّن وسهل على الناظر الإلمام والاحاطة بكل ما يخص المجموعات المنضوية تحت إمرته.

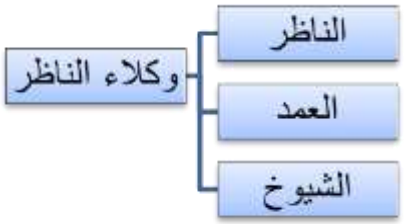

هيكل الإدارة الاهلية العام

[10] عليو، محمد عيسى. (2015). الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد. مسطورات للنشر. وكالة الجزيرة نت. (2022, 25 أغسطس). نزاعات قبائل السودان.. من مناوشات "الحواكير" إلى احتكار مواردها. الجزيرة نت. https://www.ajnet.me/politics/longform/25/8/2022/نزاعات-قبائل-السودان-ماذا-يغذيها-وما-قابليتها-للحل؟

[11] وكالة الجزيرة نت. (2022, 25 أغسطس). نزاعات قبائل السودان.. من مناوشات "الحواكير" إلى احتكار مواردها. الجزيرة نت. https://www.ajnet.me/politics/longform/25/8/2022/نزاعات-قبائل-السودان-ماذا-يغذيها-وما-قابليتها-للحل؟

[12] المصدر السابق

[13] وكالة الجزيرة نت. (2022, 25 أغسطس). نزاعات قبائل السودان.. من مناوشات "الحواكير" إلى احتكار مواردها. الجزيرة نت. https://www.ajnet.me/politics/longform/25/8/2022/نزاعات-قبائل-السودان-ماذا-يغذيها-وما-قابليتها-للحل؟ إضافة الى المعلومات التي قدمت خلال المقابلات مع القادة التقليديين

4-2 نتيجة سياسات الدولة السابقة:

- أدت سياسة الإنجليز الى خلق فجوة بين الإدارة الأهلية والمثقفين [14]كما أدت الى جعل الإدارة الأهلية جزء إداري تابع للدولة مما سهل من استخدامها كأداة حسب الحاجة وهو ما يشير إليه د. عبد الله علي إبراهيم. ومن الشواهد على وجود هذه الفكرة صرح أحد الوكلاء الذين قابلتهم أنه على الإدارات عدم الاختلاف والتصادم مع أي حكومة تأتي "كل من يأتي هو زولي" حسب تعبيره، وأنه يجب التركيز على تحقيق مصلحة المجتمع الذي يمثله والاستفادة من الحكومة قدر الإمكان.

- اما سياسات الحكومات الوطنية فقد أدت الى ارتباك في فهم موقع الإدارة الأهلية من الدولة واختلاط في ادوارها. كما لم تفلح السياسات السابقة في الاستفادة من الإدارة الاهلية او تطويرها او استيعابها في برامج التنمية والتطوير الاجتماعي وظل التعامل معها بدون رؤية واضحة وإنما بالاعتماد على أهواء من يأتي إلى السلطة ابعاداً للقادة التقليديين او تقريباً مما أثر على استقرار المجتمعات الريفية.

5-2 دور الإدارة الأهلية في شرق السودان بعد ثورة ديسمبر 2019 وحتى الحرب الحالية 2025:

- تنقسم الإدارات الاهلية في شرق السودان الى:

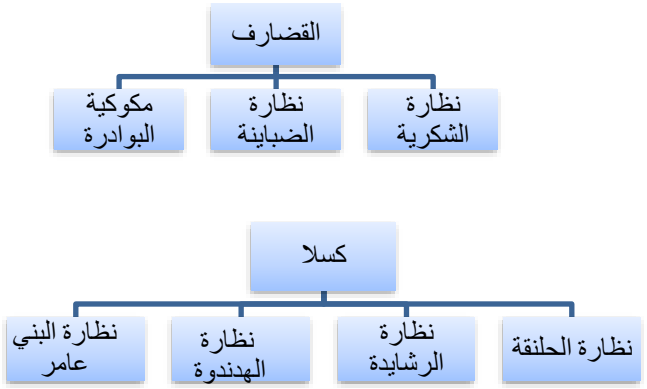

[14] عليو، محمد عيسى. (2015). الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد. مسطورات للنشر. صفحة 74-78

ولكل نظارة نفس الهيكل المذكور سابقا.

1-5-2 الدور الاجتماعي:

- يتمثل الدور الأصيل للإدارة الأهلية في شرق السودان في الدور الاجتماعي المتمثل في حفظ السلم والأمن الاجتماعي بين القبائل بالإضافة الى المحافظة على الأراضي الموروثة والتاريخية لقبائل شرق السودان، وهو ما أجمع عليه كل الذين أجريت معهم المقابلات مؤكدين أن معظم الإشكالات القبلية ما كان لها أن تحل لولا الإدارات الأهلية عبر نظمهم التقليدية، خصوصا بعد الثورة مع ضعف الدولة. وأشارت إحدى المواطنات من بورتسودان أنه لولا وجود الإدارة الأهلية في فترة ما بعد سقوط نظام الانقاذ لكانت الازمة في الشرق أكثر حدة وأكثر دموية.

- لقد طور أبناء الشرق في إطار حفظ السلم الاجتماعي نظام فريد بقيادة الإدارة الأهلية يتكون من عدة مراحل ابتداء بما يعرف بالقلد، ويعرفه الأستاذ محمد عثمان عبد الرحمن: (أن القلد إرث قاصر على قبائل البجا، وهو اتفاقية عدم اعتداء، في حالة حدوث شجار أو قتال بين قبيلتين أو أفراد من القبيلة الواحدة[15]. ثم تأتي مرحلة الكلات "عبارة عن مال رمزي يدفع نقداً أو عيناً ويعد بمثابة اعتراف بالأخطاء والقبول بجهود الوسطاء"[16]. "ثم تأتي مرحلة "الياي حماد" وهنا يتم تقريب وجهات النظر في الحوار لحل المشكلة، ويتم تحديد الخسائر لكل طرف وتقسيمها، إذ يتم الفرق بين الخسائر وغالباً ما يترك كدين أو رصيد للأيام المقبلة (سلف) ويسمى [دهريب] وهو حق يتم استرداده في أي وقت كان، ويعد بمثابة ضمان اجتماعي، ثم يعلن العفو واعتذار كل طرف للآخر "[17]. ويعترف جميع أبناء البجا بهذا العرف وهو ما مكن من حل القضايا الأهلية.

---

[15] حاتم، ح.، حاج حمد، ت.، إدريس، ع.، &حسين، ع .(2023) .القَلَد في شرق السودان: عبريّة العرف والسلم الاجتماعي (1945–2020م) .الخرطوم: دار أريتيريا للنشر والتوزيع.

[16] عبد الفتاح، منى (2023، 14 مايو) .*قبائل "البجا" السودانية... يحركها الأمن وتحبطها الوعود* .**إندبندنت عربية** .تم الاسترجاع من .Independent Arabia إندبندنت عربية

[17] المصدر السابق

2-5-2 الدور السياسي:

- امتد تأثير الإدارة الأهلية في شرق السودان على المشهد العام للبلاد وعلى شرق السودان في الخصوص. اخذت الإدارة الأهلية لتلعب دورا سياسيا واضحا بعد الثورة، وكان لها تأثير واضح على اضطراب المرحلة الانتقالية عبر سلسلة من الأحداث والمواقف. وأكد أحد الشباب المهتمين بالإدارة الأهلية في كسلا، وتواتر أيضا على لسان آخرين ضمن المقابلات، على أن أزمة الشرق التي ظهرت بعد الثورة هي أزمة مدفوعة عبر جهة سياسية من اجل افشال الحكومة الانتقالية وهو ما يعني أن الإدارة الأهلية توظف سياسيا من قبل جهات سياسية أخرى.

- عمل المجلس العسكري منذ البداية لكسب تأييد الإدارات الأهلية فعقد مؤتمر تشاوري لها بقاعة الصداقة في 2019 والذي نتج عنه تفويض الإدارات الاهلية للمجلس العسكري لحكم الفترة الانتقالية سواء كشريك أو حتى منفردا[18]. كما طالبت الإدارة الأهلية بشرق السودان من رئيس الوزراء تخصيص عائدات المشروعات القومية لصالح إقليم الشرق، إضافة الى المطالبة بإشراك قيادات الإدارة الأهلية في كل القضايا والمفاوضات الخاصة بالإقليم[19] .

- تنظر بعض القيادات الأهلية الى وجوب اشراكها في اتخاذ كافة القرارات السياسية التي تخص الشرق، وانطلاقا من هذه المسلمة، جاء رفض بعضها لمسار الشرق في اتفاقية جوبا؛ فقد اعتبر الناظر ترك مسار الشرق في اتفاقية جوبا "اتفاقية سياسية" قد تجاوزتهم دون إشراك حقيقي .وعبر ترك عن هذا الرفض عبر المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة التي يرأسها والتي أخذت موقفاً معارضاً من المسار وقامت بالضغط عبر الحشد الشعبي من اجل الغاء المسار مما يعني تدخلاً واضحاً في السياسة عبر الإدارة الأهلية.

- قامت نفس المجموعة بإغلاق جميع الطرق القومية الرئيسية في الشرق في سبتمبر 2021، وأكد ترك حينها أن الحركة التجارية تعطلت بنسبة 100% بسبب الإغلاق. وصرح ترك "ليس الهدف من الإغلاق تعطيل حركة المواطنين في شهر رمضان الكريم بل هي رسالة للذين يريدون تجاوزنا نحو حل قضية الشرق وخلق الفتنة بين مكونات الشرق[20]" والذي فاقم الضغط على حكومة حمدوك وأدى في نهاية المطاف إلى تعليق العمل بمسار الشرق[21].

- استطاعة الإدارة الأهلية في شرق السودان التحكم والتأثير حتى على اختيار الولاة في الإقليم، فقد ضغط المجلس الأعلى من أجل عزل والي البحر الأحمر بعد رفضه من قبل بعض الإدارات. وبعد تعيين عبد الله أدروب قاموا بالتصعيد ضده حتى استقال في .2022 كما أدى تعيين عمار علي صالح (من البني عامر) الى حدوث ازمة في ولاية كسلا[22] .

---

[18] عبد الفتاح، منى. (2022، 23 فبراير). دور الإدارات الأهلية في مناطق النزاع بالسودان... قدراته وحدوده. تم الاطلاع في 27 مايو 2025 من: https://www.beamreports.com/2022/12/24/...

[19] راديو دبنقا. (تاريخ غير محدد). الإدارة الأهلية بشرق السودان تطالب بتدخل فوري لاحتواء النزاع القبلي. تم الاطلاع في 24 يونيو 2025، من: https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/

[20] ترك يكشف تفاصيل جديدة بشأن إغلاق الشرق. (2 أبريل 2023). المسار نيوز. تم الاسترجاع من المسار نيوز عبر الرابط: https://elmasarnews.com/ترك-يكشف-تفاصيل-جديدة-بشأن-اغلاق-الشرق

[21] المصدر السابق

[22] المصدر السابق

- لقد أدى ضعف الأحزاب السياسية خصوصا في فترة الحرب الحالية الى نشاط الإدارات الأهلية سياسياً عبر انخراطها في تحالفات سياسية وابداء رأيها في الشأن السياسي والمطالبة بإشراكها في كل القرارات التي تخص الإقليم وعبر عقد العديد من المؤتمرات والتي تناقش جميع الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في شرق السودان -مثل مؤتمر سنكات الأول والذي نصت مخرجاته على:

1- إقليم موحد لولايات شرق السودان وفق الحدود الجغرافية التاريخية،
2- تكوين تنسيقية عليا بين كافة المكونات،
3- الغاء مسار الشرق،
4- إيقاف عمليات التعدين في المنطقة لحين البث في مصلحة المنطقة،
5- إعادة نظام القلد وترسيم الحدود بين القبائل.

- كما قدمت الإدارة الأهلية مبادرة التوافق ولم الشمل بشرق السودان وقامت بالمشاركة في تحالف الكتلة الديمقراطية والذي يضم أحزاب سياسية وحركات مسلحة[23].

- كما رفض الناظر ترك باسم المجلس الأعلى الاتفاق الإطاري وتحالف مع الحرية والتغيير الكتلة الديمقراطية. كما قامت الإدارات بدعم الجيش في الحرب الحالية، حتى أن الناظر ترك قام بتسليم وثيقة باسم نظارة الهدندوة في 2025 لمجلس السيادة يرشح فيها المجلس السيادي لقيادة الفترة الانتقالية[24].

- كما امتد دور وعلاقة بعض الادارات حتى مع الخارج، فقد جمع لقاء بين الناظر ترك والرئيس الإريتري في 2024 نوقش فيه التطورات السياسية والاقتصادية خصوصاً في شرق السودان، كما ناقش الاجتماع الجانب التنموي على صعيد البنية التحتية والتعليمية[25].

---

[23] راديو دبنقا – السودان. (2024، 18 يوليو). خلْع الناظر ترك عباءة السياسة.. قرار نهائي أم مناورة؟ تم الاسترجاع في 30 يونيو 2025 من: https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/خلْع-الناظر-ترك-عباءة-السياسة-قرار-نه

[24] وكالة السودان للأنباء (سونا). (2025). تقديم شكر وعرفان من نثار الهدندوة للرئيس ومجلس السيادة والقوات المسلحة. تم الاسترجاع في 30 يونيو 2025 من: https://suna-sd.net/posts/othyk-shkr-oaarfan-mn-nthar-alhdndo-lryys-mgls-alsyad-okad-alkoat-almslh

[25] نبض السودان. (2023، 19 سبتمبر). ناظر الهدندوة يلتقي الرئيس الإريتري.. تفاصيل اللقاء وتأكيد على دعم السودان. تم الاسترجاع في 26 يونيو 2025 من: https://nabdsudan.net/?p=152306

3-5-2 الدور التنموي:

- يعتبر القادة التقليديون هم حلقة الوصل بين مجتمعاتهم والدولة خصوصا فيما يخص برامج التنمية، فهم الذين يعكسون حاجة المجتمعات ويعملون على الضغط في اتجاه لفت الانتباه لتلك المتطلبات كما عبر المواطنون في المقابلات.

- يؤكد أحد الوكلاء الذين أجريت معهم المقابلات بأن القادة عادة ما يتم سؤالهم واشراكهم في برامج التنمية، كما ان المنظمات تعمل على استشارتهم من اجل انفاذ البرامج التنموية وهو ما يتوافق مع نظرة المنظمات الدولية لدور المؤسسات الاهلية.

- كما تم الإشارة في أحد المقابلات على دور القادة في تذليل الصعاب امام المستثمرين خصوصا فيما يخص الأرض التي تقام عليها المشاريع والتي تحتاج الى الموافقة من القبيلة التي تمتلك الأرض، فعادة ما يقوم المستثمرون خصوصا أصحاب المشاريع الكبيرة بالاستعانة بالإدارة الأهلية من اجل اقناع أبناء المنطقة المعينة وقد يصبحوا شركاء في المشروع بسبب اسهامهم عبر التنازل عن الأرض او تذليل الصعاب الاخرى.

3- المقاربات النظرية لوضع النظم التقليدية في الدولة:

3-1 تركز الكتابات التي تناولت موضوع العلاقة بين البنية التقليدية والحديثة على سياق افريقيا وامريكا اللاتينية واسيا، وهنالك العديد من المقاربات/النظريات التي تناولت هذه الإشكالية يمكن اجمالها في عدد من المدارس:

1- **مدرسة ما بعد الاستعمار**، والتي ترى المؤسسات التقليدية خصوصاً في افريقيا على انها صنيعة استعمارية وليست امتدادا لنظم تقليدية متجذرة وبالتالي يجب ابقاءها. ترى هذه المدرسة أن خلق هذه المؤسسات أدى للتأكيد على الاختلاف ورسم حدود فاصلة بين المجتمعات في البلد الواحد واعاق امكانية تطور هوية قومية مشتركة، وأدى الى تقسيم المجتمعات الى وافدين ومستوطنين، وبالتالي تدعو الى ضرورة الغاء هذه المؤسسة. يتبنى هذه التوجه أمثال محمود ممداني[26] وعبد الله على إبراهيم.[27]

[26] Mamdani, M. (1996). Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism. Princeton University Press.

[27] الراكوبة صفحة الكاتب عبد العزيز إبراهيم – مقالات في قضايا شرق السودان. تم الاطلاع في 24 يونيو 2025، من: https://www.alrakoba.net/author/a-a-ibrahim/page/14/

2- **المدرسة الثقافية/التقليدية**، والتي تنظر للمؤسسات التقليدية كحامل للثقافة ومؤسسة متجذرة وجزء أصيل وتشيد بالأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات مركزة على الجانب الاجتماعي كحفظ السلم الاجتماعي، وتدعو الى فهمها والعمل على إصلاحها واشراكها في تصميم أي نظام ديمقراطي والاعتراف بها. يتبنى هذا الاتجاه العديد من المفكرين الافارقة ك فرانسيس نيامنجوه(Francis Nyamnjoh)[28] ويمكن اعتبار محمد عيسى عليو من أنصار هذه المدرسة.[29]

3- **المدرسة الحداثية** والتي ترى وجود تناقض وتضارب بين نظام الدولة الحديثة والنظم التقليدية وتعتبر الإدارة الأهلية شيء قديم وسلطوي وتستند هذه المدرسة على نموذج مؤسسات الدولة الغربية وترى لابد من التخلص من الأنظمة التقليدية والغاءها لأنها تمثل عائق امام قيام الدولة ومن روادها عبد الله على إبراهيم "الحل هو الدولة الحديثة"[30].

4- **المدرسة السياساتية او مدرسة المنظمات** تركز هذه المدرسة على توظيف الزعامات في برامج التنمية، العدالة الانتقالية، حل النزاعات. الخ وجعلها شريك في تنمية الريف أي تضلع بدور تنموي وهو ما تتبناه المنظمات[31] مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

2-3 الإطار النظري المتبنى في الورقة:

- تتبنى الورقة مقاربة الدولة الهجينة، والتي ترى عدم اخذ النموذج الغربي للدولة كنموذج اوحد، وبالتالي لا يجب النظر الى الدول التي تجمع بين النمط التقليدي والحداثي كدول فاشلة بل ان ينظر اليها من زاوية وجود أنظمة هجينة، والاعتراف بوجود فاعلين غير رسميين كالقادة التقليديين، وخلق نظام حوكمة يجمع بين الرسمي والغير رسمي بصورة فعالة[32] وهو الذي قد يسهم في بناء نظام اكثر استقرار ويلبي احتياجات المجتمعات ويعبر عن التركيب الداخلي للمجتمع فيسهم في بناء نموذج أصيل للدولة لا يحاكي النظام الغربي والذي فشل في تحقيق الاستقرار في البلاد طوال 68 عاماً.

- ولا تنظر الورقة الى النظام التقليدي باعتباره مهدداً للديمقراطية بل تسعى للاستفادة منها، فهم أي القادة التقليديون أصحاب نفوذ على مجتمعاتهم ويمكن ان يمثلوا حلقة الوصل بين الدولة والمجتمعات المحلية التي تثق بهم وهو ما تأكد من المقابلات مع بعض مواطني شرق السودان. كما ان النظام التقليدي يمثل منبع للثقافة ويعبر عن امتداد التاريخ وكيف طورت

---

[28] Nyamnjoh, F. B. (2003). *Chieftaincy and the Negotiation of Might and Right in Botswana Democracy*. Journal of Contemporary African Studies, 21(2), 233–250.

[29] عليو، محمد عيسى. (2015). الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد. مسطورات للنشر.

[30] وكالة الجزيرة نت. (2022, 25 أغسطس). نزاعات قبائل السودان.. من مناوشات "الحواكير" إلى احتكار مواردها. الجزيرة نت. https://www.ajnet.me/politics/longform/25/8/2022/نزاعات-قبائل-السودان-ماذا-يغذيها-وما-قابليتها-للحل؟

[31] Customary Governance and Democracy Building: Exploring the Linkages. (2010, September 15–16). Conference Report, UN Conference Centre, Addis Ababa.

[32] Boege, V., Brown, M. A., & Clements, K. P. (2009). Hybrid Political Orders, Not Fragile States. Peace Review, 21(1), 13–21. https://doi.org/10.1080/10402650802689997

المجتمعات وسائل لحكم نفسها " جذور الشرعية بالنسبة للزعماء التقليديين في أفريقيا تعود جزئيًا إلى التاريخ ما قبل الاستعمار، وجزئيًا إلى الدين، وجزئيًا إلى الثقافة"[33] مما يعني اصالة النظام كما انها مخزن للقيم في المجتمع ولازالت تحتفظ بقيم كالتعاون والترابط والتشاور والتعاضد وكلها قيم لا يجب التفريط بها.

- وحسب Baldwin تقول بان الحجة القائلة ان الزعماء التقليديين يمثلون حجر عثرة امام الديمقراطية لا تسري دائما، على العكس فقد اثبت تجارب ان الديمقراطية تؤدي الى توسيع دورهم المحلي وتفرض عليهم دورا أكبر في تقديم الخدمات وتسهيلها (من تجربة بتسوانا وغانا)[34] ويقول Bernd Reiter "تشير أبحاثي إلى أن جهود تعزيز الديمقراطية في الدول ما بعد الاستعمار تكون أكثر نجاحًا عندما تستند إلى التقاليد الديمقراطية المحلية الراسخة."[35]

- تتفق الورقة مع النظرة القائلة بأن لا يجب محاكمة النظم التقليدية حسب قواعد المؤسسات الحديثة فهي نظم تختلف عن بعضها البعض من حيث التكوين والتركيب والية العمل، بل يجب فهمها وتفسيرها من حيث الغاية التي تسعى اليها الديمقراطية والمتعلقة بالمشاركة الفعالة للمواطنين في صناعة القرار وهو ما قد تساهم فيه الإدارات بصورة كبيرة لكنها تختلف من طريقة الديمقراطية القائمة على الانتخاب.[36]

- ولا يجد القادة حرجاً من مسألة الوراثة، ويؤكد ذلك ناظر احدى مجموعات البجا بأن مسألة اختيار القادة وان كانت وراثية الا انها تأتي نتيجة لأعراف وقانون خاص اجتماعي ويتم باتفاق القبيلة فبالتالي لا يعتبرونها منافية لجوهر الديمقراطية أولاً لأن الإدارة على حد تعبيره هو جسم اجتماعي فلا غضاضة في ذلك، وثانيا لأن المجتمع نفسه متوافق مع مسألة الوراثة ويحظى القادة بالاعتراف الأهلي. ويضيف انه حتى القانون السابق يشير الى ان التعيين يتم بالانتخاب/التراضي وتعتبر الوراثة نوعاً من التراضي على حد تعبيره.

- كما يرى peter skalnik " ان دمج الزعامة داخل الهياكل الديمقراطية ضروري لبناء نظام سياسة افريقية واقعية ومستدامة"[37] ويرى اخرون ان الدولة في افريقيا يجب ان تدخل المؤسسات الافريقية الاصيلة[38] كل ذلك كوسيلة لتحقيق الاستقرار في الدولة وهو ما تذهب اليه الورقة. وإذا كنا نطمح في اشراك المجتمع في عملية صناعة القرار فيجب ان يمثل القادة التقليديون وكل قادة النظم التقليدية جنبا الى جنب تمثيل المجتمع الحديث في الدولة.

). (2011.). *Enhancing the role of traditional leaders in African governance*. Retrieved from https://idrc-crdi.ca/en/research-in-action/enhancing-role-traditional-leaders-african-governance[33]

Baldwin, K. (2015) The Paradox of Traditional Chiefs in Democratic Africa. Cambridge University Press page 53-55.[34]

.). *In a world where political polarization and disengagement are denting democracy, does Botswana's 'kgotla' system hold the key?* Democracy in Africa تم الاسترجاع من https://democracyinafrica.org/in-a-world-where-political-polarization-and-disengagement-are-denting-democracy-does-botswanas-kgotla-system-hold-the-key/[35]

The inclusion of traditional authorities in democratic state structures: A comparative case study of Botswana and Zambia (2019) Van Heun, Femke uni. Of Leiden, institute of political science. [36]

Customary Governance and Democracy Building: Exploring the Linkages. (2010, September 15–16). Conference Report, UN Conference Centre, Addis Ababa.[37]

Skalník, Peter. (1996). Authority versus Power: Democracy in Africa Must Include Original African Institutions. The Journal of Legal Pluralism[38]

- تتبنى الورقة الاتجاه الذي يدفع نحو اشراك القادة المحليين وتوظيف الزعامات التقليدية في برامج التنمية وهو ما يشغل أبناء شرق السودان. وتتفق الورقة مع الرأي القائل بأن السياسيون يحتاجون لشركاء محليين لاستكمال الجهود التنموية في مجتمعات تخضع تماما للسلطة التقليدية[39]. ويقول دكتور راي "إذا استمر الزعماء التقليديين في التأثير، وإذا استمرت المشكلات في تنفيذ مشاريع التنمية، فإن إحدى طرق دعم عملية التنمية يمكن أن تكون من خلال إشراك الزعماء التقليديين"[40].

- ان اشراكهم في البرامج التنموية سيؤدي الى استقرار المنطقة وتؤدي الى انتاج مشاريع تتماشى مع الاحتياجات الحقيقة لتلك المجتمعات كم انها ستسهم في تمكين المجتمع الشرقاوي دون الاعتماد على مبادرة الحكومة بشكل أساسي. يقول د. راي "اعتقدنا أن إحدى طرق معالجة هذه المشكلة هي وضع آليات، حيثما كان ذلك مناسبًا، للجمع بين الشرعيتين: شرعية الدولة وشرعية الزعماء التقليديين، حتى تكون هناك دعوات أكبر للمواطنين للمشاركة في تنفيذ برامج التنمية، مهما كان شكلها."[41]

- كما لا يخضع القادة التقليديون لدورات انتخابية مما يجعلهم يتبنون منظوراً طويل الأمد مما يمكن من الاستثمار في المؤسسات المحلية والبنية التحتية بصورة أكثر استدامة وان يصبحوا وسطاء للتنمية بدلاً من اعتبارهم عوائق انتخابية[42] .

- وفي السياق السوداني ومع عدم استقرار الدولة تعتبر الإدارة الأهلية وسيلة فعالة لتغطي غياب/ضعف الدولة خصوصاً في حالات الطوارئ كالحرب الحالية، وهو ما حدث فعلاً في شرق السودان.

- من اجل اثراء الورقة ومصداقيتها في التعبير عن المجتمع المحلي قمنا بإجراء عدد من المقابلات مع القادة التقليديين وعدد من المواطنين/المواطنات في شرق السودان من أجل فهم رؤاهم وتصوراتهم كمحاولة لإشراكهم في عملية صنع السياسات، وتم تحليل النتائج تحليلاً نوعياً.

---

[39] Baldwin, K. (2015) The Paradox of Traditional Chiefs in Democratic Africa. Cambridge University Press.

[40] International Development Research Centre (IDRC). **(2011.).** ***Enhancing the role of traditional leaders in African governance*****. Retrieved from** https://idrc-crdi.ca/en/research-in-action/enhancing-role-traditional-leaders-african-governance

[41] المصدر السابق

[42] Baldwin, K. (2015) The Paradox of Traditional Chiefs in Democratic Africa. Cambridge University Press.page 186

4- نماذج ناجحة لدمج التقليدي والحديث في افريقيا:

1-4 نموذجي بوتسوانا وغانا:

- تركز الورقة على هذين النموذجين بسبب الاستقرار الاجتماعي والديمقراطية المستمرة التي ينعم بها البلدان. ولوجود واقع مشابه من حيث وجود أنظمة تقليدية داخل الدولة ووجود فاعلين غير رسميين متمثلين في القادة التقليديين.

- لقد مر البلدان بجدل كبير بين التقليديين والحداثيين حول مستقبل الزعامة التقليدية بعد الاستقلال. وتم حل مسألة الاستقطاب الحاد خصوصا في بتسوانا عبر ادماج التقليدي في نظام الحكم الحديث. حيث تم الاعتراف ابتداءً بوجود الفاعلين غير الرسمين في الدستور في كلا البلدين.

2-4 بتسوانا:

- في بتسوانا اعطى دستور 1966 القادة التقليديون وظيفة استشارية عبر انشاء المجلس الوطني للزعماء التقليديين Ntlo ya Dikgosi وهي مؤسسة دستورية تعمل كمجلس استشاري للحكومة في القضايا المؤثرة على المجتمعات القبلية[43]. كما تم انشاء مجالس القبائل المحلية، وتم إعطاء مناصب للقادة داخل منظومة الحكم المحلي وتمثلت مهامهم في حل النزاعات وتوزيع الأراضي ومسائل التنمية المحلية وتم تقسيم المحاكم لمحاكم عرفية وعادية[44].

- اعترفت الدولة في بوتسوانا بمجلس القرية او ما يطلق عليه ب kgotla كجزء من هيكل الحكم المحلي، وهي مؤسسة تقليدية مهمة جداً وتمثل مركزاً لاتخاذ القرار تقليدياً، حيث يجتمع سكان القرية برئاسة زعيم القرية بصورة دورية للتشاور حول مختلف القضايا التي تخص القرية ويقوم الزعماء بالتنسيق وايصال المقترحات الى السلطات المحلية.[45] يقول Bernd Reiter "تشير أبحاثي إلى أن تعزيز الديمقراطية في الدول ما بعد الاستعمار يمكن أن يكون أكثر نجاحًا عندما يُستفاد من التقاليد الديمقراطية الراسخة منذ زمن بعيد."[46]

- كما ان الزعماء يعتبروا أعضاء مهمين في لجان تنمية القرى والتي تشرف على مشاريع التنمية على المستوى المحلي.[47] والتي تتعاون مع kgotla

---

[43] The inclusion of traditional authorities in democratic state structures: A comparative case study of Botswana and Zambia (2019) Van Heun, Femke uni. Of Leiden, institute of political science.

[44] المصدر السابق

[45] نفس المصدر

[46] **Reiter, B** (2024 **.** , نوفمبر 26). *In a world where political polarization and disengagement are denting democracy, does Botswana's 'kgotla' system hold the key?* Democracy in Africa.

[47] The inclusion of traditional authorities in democratic state structures: A comparative case study of Botswana and Zambia (2019) Van Heun, Femke uni. Of Leiden, institute of political science.

- تمثل هذه القوانين "قانون الزعامة التقليديةChieftainship Act1987 ، وقانون المحاكم العرفيةCustomary Courts Act ، وقانون الأراضي القبليةTribal Territories Act ، وقانون الشرطة المحليةLocal Police Act ، وقانون مجلس الزعماء" House of Chiefs الإطار التشريعي الذي ينظم العلاقة ويحدد الأدوار وصلاحيات الزعامة التقليدية[48] .

- وضمن عملية اخضاع القادة لمجموعة من اليات الرقابة والمساءلة ينص قانون Bogosi 2008 في المادة 4 على ان الزعيم يجب ان يحصل على الحد الأدنى من المؤهلات التعليمية وان الزعيم يختار عرفياً الا انه يجب الموافقة عليه من الوزير المعني [49].

3-4 غانا:

- يعترف الدستور الغاني بالمؤسسة التقليدية بالإضافة لمجالسها التقليدية[50]. (وينص دستور 1992 على ما يلي في المادة 270: (إن مؤسسة الزعامة، إلى جانب مجالسها التقليدية كما تم إنشاؤها بموجب القانون العرفي والعادات، مضمونة بموجب هذا الدستور.)[51]

-ينشأ دستور 1992 مجلساً وطنياً وإقليمياً للزعماء وتكون مهام المجلس الوطني تقديم المشورة فيما يتعلق بالحكم التقليدي، جمع القوانين العرفية وتدوينها، وتنفيذ أي مهام تحال اليه من البرلمان بشرط الا تتعارض مع المجالس الإقليمية وبعض المهام الاخرى.[52]

- تمتلك غانا نظام متكامل من مجالس الزعماء، حيث توجد مئات من المجالس التقليدية كل مجلس ينتخب أعضاء للمجالس الإقليمية للزعماء وتقوم المجالس الإقليمية بانتخاب خمسة أعضاء للمجلس الوطني للزعماء. يدير هذا النظام موظفون اداريون تعينهم الحكومة كما يحتوي مكتب الرئيس على دائرة الزعامة التقليدية لتنسق العلاقة مع هذه المؤسسات.[53]

- ينص قانون الحكومة المحلية 1993 بأن 30% من أعضاء المجالس البلدية يتم تعينهم بتوصية من الرئيس بعد التشاور مع الزعماء التقليديين وبعض المجموعات الأخرى أي ان الزعماء أصبحوا جزء من القرار المحلي[54] .

---

[48] Baldwin, K. (2015) The Paradox of Traditional Chiefs in Democratic Africa. Cambridge University Press.

[49] The inclusion of traditional authorities in democratic state structures: A comparative case study of Botswana and Zambia (2019) Van Heun, Femke uni. Of Leiden, institute of political science.

[50] The Trajectory of Traditional Authority in Contemporary Governance: The Ghanaian Experience. (2022). International Journal of Research and Innovation in Social Science

[51] Danso, E. (2020). Traditional political institution in modern democratic governance in Ghana: The case of Akim Abuakwa traditional area. Journal of Sociology and Social Work, 8(2), 60–72.

[52] نفس المصدر

[53] Baldwin, K. (2015) The Paradox of Traditional Chiefs in Democratic Africa. Cambridge University Press.

[54] The Trajectory of Traditional Authority in Contemporary Governance: The Ghanaian Experience. (2022). International Journal of Research and Innovation in Social Science

- كما يمنع دستور 1992 الزعماء من الانخراط في السياسة[55].

4-4 نتيجة السياسات السابقة في النموذجين:

- ساهمت الإجراءات التي اتخذتها كل من بتسوانا وغانا في المساهمة في استقرار المجتمع واستقرار الديمقراطية نفسها.
- كما ساهمت السياسات في ضبط الدولة للقادة وتوضيح ادوارهم واعطائهم مساحة للمشاركة في إدارة البلد وبرامج التنمية عبر مجموعة القوانين التي نظمت عملهم.
- في غانا هناك امتعاض من بعض القادة حول دورهم الاستشاري عبر المجلس الوطني اذ اعتبروه دوراً شكلياً لأن الحكومة لطالما تجاوزت توصيات المجلس في عدد من القضايا، حيث لا توجد قوة إلزامية للتوصيات قانونا[56].
- يرى البعض ان الزعماء التقليديون في بتسوانا تحولوا الي موظفي خدمة عامة بأجور تدفع من الحكومة مما أدى الى اعتمادهم المالي والإداري على الحكومة وهو الذي مكن الحكومة لفرض الالتزام بالقانون والسيطرة على القادة[57].

5- الخلاصات:

5-1 التحديات من و اقع شرق السودان:

- تسيس الإدارة الاهلية واستقطابها من قبل الأحزاب السياسية والذي يجعل الصراعات السياسية تأخذ طابعا قبليا ويصبح الولاء السياسي مرتكز على القبيلة مما يشكل خطراً على تماسك النسيج الاجتماعي.
- ضعف الإحساس بالولاء القومي نتيجة لانحصار اهتمامات كل مكون بقضاياه الخاصة بمنطقته دون ان يتم اشراكهم في القرارات التي تخص الامة السودانية.
- تهميش النساء في هياكل الإدارة الأهلية بسبب العادات والتقاليد التي ما تزال راسخة في شرق السودان.
- مازالت هنالك نظرة سائدة تعتبر ان الإدارة الأهلية هي ارث استعماري مما يجعل الدعوات تتصاعد نحو الغاء الإدارات دون النظر في تأثير هذا الإلغاء.

---

[55] Różalska, M. (2016). Between tradition and modernity – the role of chiefs in the national development and local governance in Ghana. Politeja, 13(42), 379–401. https://doi.org/10.12797/Politeja.13.2016.42.21

[56] Różalska, M. (2016). Between tradition and modernity – the role of chiefs in the national development and local governance in Ghana. Politeja, 13(42), 379–401.

[57] Jones, D. S. (1983). Traditional Authority and State Administration in Botswana. The Journal of Modern African Studies, 21(1), 133–139. https://www.jstor.org/stable/160619

- ضعف التأهيل لدى القيادات في شرق السودان خصوصا في مجال برامج التنمية.

2-5 خلاصات وملاحظات من المقابلات مع المجتمع المحلي والقادة التقليديون:

أهمية الإدارة للمجتمع ودورها:

- هنالك ثقة اجتماعية كبيرة بالإدارة كممثل شرعي وكحاضن اجتماعي. وحسب تعبير إحدى السيدات " أهلنا لو طلعوا القمر ما بتخلوا عن الإدارة الاهلية"
- هنالك اجماع تام من قبل كل الفئات الذين قابلتهم -شباب/نساء/قادة اهليون- بأن الدور الاجتماعي هو الدور الاساسي والمركزي للإدارات.
- يلاحظ أيضا رجوع الفئات الشبابية للحاضنة الاجتماعية والإدارات خصوصاً في فترة ما بعد الحرب رغم ابتعادهم السابق عنها خصوصاً في فترة الثورة، حتى ان بعضهم بدء يتبني او يدفع باتجاه دخول الإدارات في السياسة بشكل رسمي بعد فشل الأحزاب في تمثيل مصلحة الشرق حسب شهادة احدى السيدات العاملات في المجتمع المدني في ولاية البحر الاحمر.
- هنالك رفض عام لتسيس القادة وتوجد حساسية مجتمعية من القادة المنخرطين في السياسة. وأشار اثنان من وكلاء النظار وأحد الشباب الى ان تدخل وانغماس بعض القادة في الشأن السياسي يقلل من مكانتهم من قبل المجتمع وينظر اليه نظرة سالبة (ذكر حادثة طرد الناظر ترك من لقاء اجتماعي بسبب انغماسه في الصراع السياسي). فيما يرى بعض القادة انه لا بد للقائد ان يكون له دور سياسي لكن في الحد الأدنى باعتبار انه يمثل مجموعات وبالتالي لابد ان تحدث تقاطعات مع السياسة.
- من الملاحظ واللافت ان العينات في ولاية القضارف ابدت تحفظا كبيراً تجاه الادارة الأهلية وتم التقليل من تأثيرها بل وصفت بأن سيئاتها تفوق حسناتها، وفضل أحد الرجال من كبار السن - وهم في العادة الأكثر تمسكاً بالإدارة- حل الإدارة نهائياً وتفعيل مؤسسات الدولة الحديثة وتفعيل القانون وعلى حد تعبيره "إذا في قانون تاني الإدارة تعمل شنو"، فيما شككت احدى السيدات بإمكانية إصلاح الإدارة الأهلية ولم تبدي أي حماس تجاه الإدارة.

طبيعة العلاقة مع الدولة:

- هنالك فجوة بين الدولة والمجتمع الريفي ويعتبر القيادة التقليدية أكثر قرباً وحضوراً للمواطنين.
- اتفق جميع من قابلتهم على خيار اصلاح الإدارة الأهلية وأوضحوا استحالة الإلغاء نسبة لان المجتمع ما يزال "متخلف وبدائي" وان أبناء الريف لا يعرفون الحكومة أصلا بل يعرفون قادتهم التقليديين.
- هنالك مطالبات من القادة التقليديين لإصدار قانون ينظم عمل الإدارة، فحسب أحد الوكلاء "حتى الان لا يوجد وضوح من الحكومة للتعامل مع الإدارة الاهلية".
- يوجد تضارب في الآراء بين من يرون ضرورة تمثيل القادة في البرلمان وبين من يرون ان ذلك سيمثل بوابة لتسيس القادة.

- وأضاف أحد الوكلاء انه من الضروري الاعتراف بالإدارة الاهلية على المستوى القومي لا الولائي فقط، قائلا بأن بعض الإدارات تمتد أراضيها ومواطنيها خارج الولاية الأساسية.

تم الربط بين زيادة نشاط الإدارة الاهلية وظهور الصراعات القبلية مع وجود التجاذبات السياسية وضعف الدولة.

- كما تم الإشارة من قبل أحد القادة على ضرورة ان تدعم الدولة القادة المحليين -يقصد مادياً- نسبة لظروفهم الصعبة وانهم ينجزون ادوارهم الاجتماعية بدون مقابل.

تمثيل النساء والشباب ودورهم:

- هنالك ازدياد للوعي بتفعيل دور النساء واشارة لدور العادات والتقاليد في ابقاءها خارج الفعل العام رغم انه تمت الإشارة لوجود نوع ما من المشاركة. وأشارت إحدى السيدات من بورتسودان الى ان " الطريقة التي يتم بها تقديس المرأة قد تكون هي نفسها مشكلة" رغم تأكيدها بان نساء اسرة الناظر او العمدة لهن مركز وثقل اجتماعي وصوتهن مسموع ومحترم من قبل المجتمع.

- حسب تعبير أحد القادة " من معزة المرأة ان تكون في سترة وما تطلع بره" ولكن لها دور كالحاكمات ويشاركون في الأمور العامة. وأشار بعضهم الى وجود تحركات من النساء أنفسهن نحو الانتظام وتكوين اجسام خاصة بهن وهو ما دعمته بعض القبائل.

- هنالك انفتاح تدريجي نحو اشراك الشباب واخذ مشورتهم. ففي بعض الإدارات هنالك امانة خاصة بالشباب. حتى ان أحد الوكلاء الذين قابلتهم هو من الشباب واكد ان هذا نوع من تمكين الشباب حيث اختاره الناظر ليقرب الشباب.

التأهيل والتوعية:

- هنالك وعي واضح بضرورة تأهيل وتوعية القادة خصوصا في جانب التنمية. ذكرت احدى المتحدثات عن ان القادة أصبحوا أكثر انفتاحاً لبرامج التوعية واشارت لعدة ورشات تثقيفية عن العنف ضد المرأة وقد حضرها عدد من الإدارات وهو ما يعتبر تطوراً من حيث قبولهم لمثل هذه الورشات.

مجمل المقترحات المقدمة من المجتمع والقادة:

1. اصدار قانون لتنظيم الإدارة الاهلية
2. عقد مؤتمر للإدارات الاهلية والطرق الصوفية لحل الإشكالات العالقة وان ترعاها الدولة
3. تمثيل القادة في القرار في الدولة واشراكهم مشاركة حقيقية
4. الاهتمام بالتأهيل والتوعية
5. تقديم الدعم لقادة الإدارة الاهلية

6- التوصيات:

	التوصية	الالية التنفيذية	المهام	إيجابيات المقترح
1	توصيات للحكومة:			
أ	الاعتراف بالإدارة الاهلية	تضمين بند صريح في الدستور	4 أدوار اجتماعية 5 أدوار تنموية	يعطي النظم التقليدية قوة دستورية ويوضح أدوارها الاساسية
ب	اعادة تسمية الإدارات الاهلية	اصدار قرار رسمي من الدولة بعد التشاور مع القادة المحليين		تجاوز الدلالة السالبة للاسم السابق
ت	تشكيل مجلس في البرلمان "مجلس قادة المجتمع" كمجلس استشاري على غرار تجربتي بتسوانا وغانا	اعداد مشروع قانون يحدد المهام والصلاحيات من قبل البرلمان او ما ينوب عن. ويكون النظار أعضاء في المجلس مع عضوية رجال الطرق الصوفية	- معني بكل ما يخص المجتمعات المحلية ثقافيا واجتماعيا وما يخص ثوابت الامة السودانية. -حل القضايا العالقة كقضايا الأرض وحقوق القبائل	يساهم ذلك في بناء الحس والانتماء القومي لدى القادة. بإشراكهم في صناعة القرار على المستوى القومي
ث	اصدار قانون ينظم عمل النظام التقليدي	يقدم من وزارة العدل ويقدم للبرلمان للتصديق	-المنع من ممارسة العمل السياسي الا بعد التنازل من القيادة الاهلية -اشتراط التأهيل لاعتماد القادة الاهليين على ان تدخل حيز السريان بعد مدة معقولة من اصدار القانون	منع اختلاط العمل السياسي بالاجتماعي والدفع باتجاه تأهيل القيادات الاهلية.
ج	انشاء "مجالس تنمية الأرياف والمدن" على ان تتكون من لجنة مصغرة داخل المجالس خاصة بالنساء للاستعانة بهم في تصميم برامج التنمية ولعكس احتياجات النساء.	بقرار ولائي وبعضوية مشتركة بين الحكومة ومرشحي الإدارات الاهلية في جميع المحليات في شرق السودان ويتم فيها اختيار الأعضاء بالانتخاب ما عدا النساء يتم ترشيحهن من قبل الإدارات. يجب تمثيل الشباب في المجلس بصورة أكبر.	تكون مختصة بمشاريع التنمية في المنطقة على ان تكون رئاسة المجلس للجهة الحكومية.	الاستفادة من معرفة واحتكاك القادة بالمجتمع. كما انها تساهم في ربط القادة بالدولة في إطار التعاون وربط موظفي الدولة باحتياجات المجتمع المحلي
ح	الاعتراف بالنظم التقليدية كالقلد والسالف داخل النظام القانوني المحلي والعمل على تطوير هذه الأنظمة.	ادراجه في القانون العرفي وتطويره من قبل وزارة العدل		يجعل القانون أكثر تجذرا محليا ويمكن من مراقبة تطبيق القانون وتحسينه ومنع حدوث تجاوزات

د	ضبط العلاقة بين المنظمات والمجتمعات المحلية فيما يخص برامج التنمية	اصدار قانون ينظم علاقة المنظمات بالمجتمع المحلي انشاء صناديق مساهمة تنموية في كل منطقة والتي تكون تابعة للولاية	ان تكون للدولة اليد العليا في مراقبة عمليات التمويل منع وجود أي دعم مادي مباشر من المنظمات الا عبر هذه الصناديق	شفافية التمويل ومنع التلاعب بالقضايا المجتمعية.
2	الأحزاب السياسية:			
ز	الاتفاق على ميثاق شرف سياسي من ضمن بنوده الالتزام بالنأي عن استقطاب القادة التقليدين او الزج بهم في الصراع السياسي	اتفاق علني بين الأحزاب ويضمن ضمن قانون الأحزاب واي مخالفة للميثاق تجعل الحزب عرضة للمساءلة	اتفاق الأحزاب السياسية على انتاج ميثاق شرف سياسي	الحفاظ على استقلالية القادة وعلى تمثيلهم لمصالح مجتمعاتهم لا المصالح السياسية
3	منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية:			
ر	الشراكة والتعاون مع المجالس التنموية	العمل ضمن خطة مشتركة مع المجالس التنموية والعمل على توحيد الجهود. وجود مبادئ تحكم التنمية يلتزم بها الأطراف	اشراك القادة التقليديين في عملية تصميم البرامج التنموية في مناطقهم منذ البداية. دعم المشاريع التنموية المتفق عليها من قبل المجلس	توحيد الجهود المبذولة، والقدرة على ضبط عملية تنمية موحدة

7- **متطلبات التنفيذ:**

1- وجود إرادة سياسية لدى الدولة

2- وجود حكومة وقيام مؤسسات الدولة

3- انشاء مفوضية الدمج والتطوير للنظم التقليدية معنية بدراسة السياسات السابقة، وإنتاج أوراق سياسية ومشروعات قوانين مفصلة تقدم للجهات المعنية.

4- التشاور وفتح حوار مع المجتمع التقليدي وشرح السياسات الجديدة وضمان التوافق والتدرج في التطبيق ويمكن البدء فيها فورا.

المراجع:

1. Abdul-Jalil, M. A. (2015). From native administration to native system: The reproduction of a colonial model of governance in post-independent Sudan.
2. Baldwin, K. (2015) The Paradox of Traditional Chiefs in Democratic Africa. Cambridge University Press.
3. Boege, V., Brown, M. A., & Clements, K. P. (2009). Hybrid Political Orders, Not Fragile States. Peace Review, 21(1), 13–21. https://doi.org/10.1080/10402650802689997
4. Customary Governance and Democracy Building: Exploring the Linkages. (2010, September 15–16). Conference Report, UN Conference Centre, Addis Ababa.
5. Jones, D. S. (1983). Traditional Authority and State Administration in Botswana. The Journal of Modern African Studies, 21(1), 133–139. https://www.jstor.org/stable/160619
6. Logan, C. (2009). Selected Chiefs, Elected Councilors and Hybrid Democrats: Popular Perspectives on the Co-existence of Democracy and Traditional Authority in Ghana. The Journal of Modern African Studies, 47(1), 101–128.
7. Mamdani, M. (1996). Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism. Princeton University Press.
8. Mamdani, M. (2023). Place, culture, politics [Lecture]. YouTube. https://www.youtube.com/watch?v=L2YVpFpFcoI&t=3929s
9. Nabudere, D. W. (n.d.). Traditional and modern political systems in contemporary governance in Africa. Journal of African Elections. Afrika Study Centre, Uganda.
10. Różalska, M. (2016). Between tradition and modernity – the role of chiefs in the national development and local governance in Ghana. Politeja, 13(42), 379–401. https://doi.org/10.12797/Politeja.13.2016.42.21
11. The inclusion of traditional authorities in democratic state structures: A comparative case study of Botswana and Zambia (2019) Van Heun, Femke uni. Of Leiden, institute of political science.
12. The Trajectory of Traditional Authority in Contemporary Governance: The Ghanaian Experience. (2022). International Journal of Research and Innovation in Social Science.
13. Nyamnjoh, F. B. (2003). Chieftaincy and the Negotiation of Might and Right in Botswana Democracy. Journal of Contemporary African Studies,

14. Danso, E. (2020). Traditional political institution in modern democratic governance in Ghana: The case of Akim Abuakwa traditional area. Journal of Sociology and Social Work, 8(2), 60–72.

15. **Reiter, B** (2024 نوفمبر 26). Democracy in Africa. *In a world where political polarization and disengagement are denting democracy, does Botswana's 'kgotla' system hold the key?* تم الاسترجاع من https://democracyinafrica.org/in-a-world-where-political-polarization-and-disengagement-are-denting-democracy-does-botswanas-kgotla-system-hold-the-key/

16. **International Development Research Centre (IDRC).** (2011.). *Enhancing the role of traditional leaders in African governance*. Retrieved from https://idrc-crdi.ca/en/research-in-action/enhancing-role-traditional-leaders-african-governance

17. KnowBotswana. (n.d.). *Botswana Parliament and Kgotla*. Retrieved from: https://www.knowbotswana.com/botswana-parliament-and-kgotla.html

18. بخيت، جعفر. (1987). الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان. بيروت: المطبوعات العربية للتأليف والترجمة والنشر.

19. الطابية. (2021، 8 أكتوبر). قرار بإيقاف تعيينات الإدارة الأهلية في كل الولايات وإلغاء .... الطابية https://altabia.net/قرار-بإيقاف-تعيينات-الإدارة-الأهلية-ف/08/10/2021/.

20. عبد الفتاح، منى. (2022، 23 فبراير). دور الإدارات الأهلية في مناطق النزاع بالسودان... قدراته وحدوده. تم الاطلاع في 27 مايو 2025 من: https://www.beamreports.com/2022/12/24/...

21. عبد الفتاح، منى. (2023، 14 مايو) *.قبائل "البجا" السودانية... يحركها الأمن وتحبطها الوعود* .**إندبندنت عربية** .تم الاسترجاع من Independent Arabia إندبندنت عربية

22. عليو، محمد عيسى. (2015). الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد. مسطورات للنشر.

23. حاتم، ح.، حاج حمد، ت.، إدريس، ع.، & حسين، ع. (2023). القَلَد في شرق السودان: عبريّة العرف والسلم الاجتماعي (1945–2020م). الخرطوم: دار آريثيريا للنشر والتوزيع.

24. التغيير. (2021، 18 يوليو). وفد حكومي يتسلّم مذكرة ومبادرة لحل مشكلات شرق السودان. تم الاطلاع في 24 يونيو 2025، من: https://www.altaghyeer.info/ar/2021/07/18/...

25. راديو دبنقا. (تاريخ غير محدد). الإدارة الأهلية بشرق السودان تطالب بتدخل فوري لاحتواء النزاع القبلي. تم الاطلاع في 24 يونيو 2025، من: https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/...

26. سودان تريبيون. (2023). شرق السودان: تصاعد النزاع الأهلي وتباين مواقف القوى السياسية. تم الاطلاع في 24 يونيو 2025، من: https://sudantribune.net/article268425/

27. الراكوبة.. صفحة الكاتب عبد العزيز إبراهيم – مقالات في قضايا شرق السودان. تم الاطلاع في 24 يونيو 2025، من: https://www.alrakoba.net/author/a-a-ibrahim/page/14/

28. السودان نت. (2024). الإدارة الأهلية تطالب الدولة بإعادة تعريف علاقتها مع المجتمعات المحلية. تم الاطلاع في 24 يونيو 2025، من: https://alsudanet.com/26041/

29. وكالة الجزيرة نت. (2022, 25 أغسطس). نزاعات قبائل السودان.. من مناوشات "الحواكير" إلى احتكار مواردها. الجزيرة نت. https://www.ajnet.me/politics/longform/25/8/2022/نزاعات-قبائل-السودان-ماذا-يغذيها-وما-قابليتها-للحل؟

30. البكش، شيماء. (2023، 3 أبريل). جذور الأزمة: الأبعاد الرئيسية لأزمة شرق السودان. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (ECSS). تم الاسترجاع في 26 يونيو 2025 من: https://marsad.ecss.com.eg/76520/

31. نبض السودان. (2023، 19 سبتمبر). ناظر الهدندوة يلتقي الرئيس الإريتري.. تفاصيل اللقاء وتأكيد على دعم السودان. تم الاسترجاع في 26 يونيو 2025 من: https://nabdsudan.net/?p=152306

32. راديو دبنقا – السودان. (2024، 18 يوليو). خلْع الناظر ترك عباءة السياسة .. قرار نهائي أم مناورة؟. تم الاسترجاع في 30 يونيو 2025 من: https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/خلْع-الناظر-ترك-عباءة-السياسة-قرار-نه

مراجع الصور:

1- الاستقلال. "ميليشيات شرق السودان... دخول الإقليم إلى معادلة الفوضى". موقع الاستقلال، 18 مارس 2024.
https://www.alestiklal.net/ar/article/mylyshyatshrqalswdanwdkhwlaliqlymilamaadlhalfwdha

2- Hadendoa people," unidentified photographer, East Sudan, late 19th century. Albumen print.

أسئلة المقابلات:

- الأسئلة التي وجهت للقادة التقليديين

1- ما هو دور الإدارة الاهلية؟ وما الية عملها؟ وما معايير اختيار القادة؟

2- كيف تغيرت طبيعة الإدارة الاهلية في شرق السودان خلال فترات الحكم المختلفة؟ وكيف اثرت الحرب على الإدارة الاهلية في شرق السودان؟

3- هل هنالك دور سياسي تقوم به الإدارة؟ وهل هو دور اصيل للإدارة؟

4- ماهي علاقة الإدارة الاهلية بالدولة وهل هنالك تعارض في المهام والادوار؟

5- ما هو دور الإدارة في برامج التنمية في منطقة شرق السودان؟ وما علاقتها بالمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني؟

6- ما دور الشباب والنساء في الإدارة الاهلية؟

7- ما هي التصورات لمستقبل الإدارة الاهلية ودور القادة التقليديين؟ وهل يمكن الغاء الإدارة الاهلية ام يجب إصلاحها وتطويرها؟

- الأسئلة التي وجهت للمجتمع المحلي في شرق السودان

1- ما هو الدور الذي تلعبه الإدارة الاهلية في الشرق؟ وهل هي أدوار إيجابية؟

2- هل تغيرت الأدوار من بعد الحرب الحالية؟

3- هل يمثل القادة التقليديون مجتمعاتهم ويساهمون في إيصال احتياجات المجتمع؟

4- ما هي الجهة الأقرب من حيث تقديم الخدمات للمواطن في الشرق الإدارة الاهلية ام الدولة؟ وهل تمثل الإدارة بديل للأحزاب بالنسبة للإنسان الشرقاوي؟

5- هل تشجع الغاء الإدارة الاهلية ام تطويرها واصلاحها؟ وما الدور الذي يجب ان تلعبه في المستقبل؟

ملاحظات:

6 تم اجراء 9 مقابلات 3 من قادة الإدارة الاهلية لقبائل الحباب والامرأر والبشاريين و6 مواطنين 2 من ولاية البحر الأحمر 2 من ولاية كسلا و2 من ولاية القضارف. وتم مراعاة تمثيل النساء 3 سيدات.

7 تم الاستعانة بمقابلات أجرتها قناة الجزيرة بخصوص الإدارة الاهلية عام 2022 حيث ضمت المقابلات الأستاذ بشرى الصائم عضو المجلس الأعلى للإدارة الاهلية والناظر ترك ناظر قبيلة الهدندوة والأمير محمد علي يعقوب الناطق الرسمي باسم الإدارة الاهلية و أ.عبد الله على إبراهيم. وكالة الجزيرة نت. (2022, 25 أغسطس). نزاعات قبائل السودان.. من مناوشات "الحواكير" إلى احتكار مواردها. الجزيرة نت. https://www.ajnet.me/politics/longform/25/8/2022/نزاعات-قبائل-السودان-ماذا-يغذيها-وما-قابليتها-للحل؟